المنظومة

العنوان:	مكانة المرأة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة: إقليم خريبكة نموذجاً
المصدر:	المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
الناشر:	أحمد بوعشيق
المؤلف الرئيسي:	مشكور، محمد صادق
المجلد/العدد:	ع175
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2024
الشهر:	أبريل
الصفحات:	347 - 363
رقم MD:	1631408
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	التنمية البشرية، تمكين المرأة، المبادرة الوطنية، المشاركة الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1631408

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مشكور، محمد صادق. (2024). مكانة المرأة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة: إقليم خريبكة نموذجاً.المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع175، 347 - 363. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1631408

إسلوب MLA

مشكور، محمد صادق. "مكانة المرأة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة: إقليم خريبكة نموذجاً."المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنميةع175 (2024): 347 - 363. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1631408

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مكانة المرأة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة : إقليم خريبكة نموذجا

د. مشكور محمد صادق
دكتور في القانون العام، إطار بوزارة الداخلية

مقدمة

شكل إطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005 من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حدثا وطنيا بارزا، تلقته ببالغ الارتياح مختلف الأوساط السياسية والمدنية والحقوقية، بالنظر لما علق عليه من آمال عريضة في تجاوز معضلة الاستبعاد الاجتماعي، من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية، باعتبارها المدخل الأساس للمضي في دينامية تحقيق الاندماج الكلي والسليم لمختلف فئات وشرائح المجتمع.

ويأتي انخراط المغرب في هذا الورش الاستراتيجي في سياق التأخر الذي ترجمته مؤشرات التنمية البشرية المستخلصة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، الذي أثبت وبالأرقام، أن المغرب يعرفا عجوزات متفاوتة الحدة فيما يخص مسار ومحتوى التنمية البشرية.

وإذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تسعى في أبلغ مراميها إلى تحقيق العدالة على مستوى التنمية البشرية، فإن مقاربة النوع شكلت مرتكزا لا محيد عنه في إطار هذا الورش الاستراتيجي؛ «إذ كيف يمكن الرقي بالمجتمع والنساء اللواتي يشكلن نصفه تهدر حقوقهن ويتعرضن للحيف والعنف والتهميش في غير مراعاة لما خول لهن ديننا الحنيف من تكريم وإنصاف (1)».

(1) مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان يوم 10 أكتوبر 2001.

وضمن هذه الآفاق الرحبة، حظيت المرأة بمكانة خاصة في برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من منطلق إدراج المبادئ والقيم المتعلقة بالإنصاف والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التنمية. وعليه، تمكن هذا المشروع المجتمعي من تعبئة إمكانات مالية مهمة لفائدة المشاريع الموجهة إلى المرأة.

وأمام النتائج المهمة التي حققتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في النهوض بوضعية المرأة، وتحسين أوضاعها المادية واللامادية، بادر المشرع المغربي إلى الانخراط في مرحلة ثالثة «2019-2023»، الهدف منها تحصين وتعزيز مكتسبات المرحلتين الأولى والثانية، مع إعادة توجيه البرامج الجديدة للنهوض بالرأسمال البشري، في شقه المرتبط بالمرأة، والتي أعطيت لها مكانة متميزة، بدليل حضورها القوي في البرامج الأربعة المؤطرة للمرحلة الثالثة.

إشكالية الدراسة

حظيت المرأة بمكانة خاصة في كل مراحل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انسجاما مع مقاربة النوع. لذلك، فإنه يجذر بنا التساؤل عن الهوامش التي باتت متاحة لفائدة المرأة في إطار المفهوم الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية المسطر بموجب المرحلة الثالثة. وعليه، يقودنا هذا الاستنتاج إلى صياغة إشكالية هذه الورقة كالآتي: ما هي محددات وتمظهرات حضور المرأة في برامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؟ وهل فعلا يمكن الحديث عن تحول نوعي في مقاربة هذه الأخيرة، وبالتالي الارتقاء بمكانة المرأة إلى المستوى المنشود أم أنها كرست فقط تلك الصورة النمطية دون أن تقدم أية قيمة مضافة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

مما لا جدال فيه أن الأهمية الخاصة التي تحظى بها المرأة في سياق التحول الذي أرسته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار تصور نسقي، تندرج ضمن سياق الاعتراف بأهمية الرأسمال البشري في الرقي بمؤشرات التنمية المستدامة في أبعادها الإنسانية والمجالية. غير أن هذا التطلع الطموح غير ممكن دون إعادة الاعتبار للمرأة، ولعل هذا ما تسعى إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ولاسيما في مرحلتها الثالثة.

الفرضية الثانية

إن المستجدات التي جاء بها المشرع في إطار فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتحديدا ما يتعلق بالمرأة، لا تمثل غاية في ذاتها، لأنه لكي تكتمل الصورة لا بد أن يمتد التحليل للكيفية التي تمت بها الاستفادة من هذه المستجدات في تحسين وضعية ومكانة المرأة في مرحلتها الثالثة بإقليم خريبكة.

للإحاطة بإشكالية هذا الموضوع، حاولنا تقسيمه إلى مبحثين رئيسين: أما المبحث الأول فخصصناه لدراسة محددات تنمية وتعزيز مكانة المرأة في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في حين خصصنا المبحث الثاني لمقاربة تجليات العناية بالمرأة في برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة.

المبحث الأول

محددات تنمية وتعزيز مكانة المرأة في ضوء مستجدات المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتطور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باتجاه مزيد من النجاعة والفعالية في تنمية وتعزيز الرأسمال البشري لفائدة الفئات المستهدفة ببرامجها ومشاريعها، وفق مقاربة تدريجية تتوق إلى معالجة معضلات التنمية البشرية. وتعتبر مقاربة النوع ميزة أساسية حاضرة بقوة في المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بخصوصيات نوعية تروم النهوض بوضعية ومكانة المرأة في اتجاه تجاوز غالبية الحدود التي لم تسمح بالقطيعة على مستوى فلسفة العمل الاجتماعي المتصل بالمرأة في إطار المرحلتين الأولى والثانية.

المطلب الأول: معالم التنمية البشرية الخاصة بمكانة المرأة

نقصد بذلك مجموع الخصائص العامة المميزة لمكانة ووضعية المرأة في علاقتها بمؤشرات التنمية البشرية، مما يساعد على تقديم صورة شمولية حول الفرص والإمكانات المتاحة أمام المرأة لتأدية دورها في المجتمع كما تراه هي، لا كما يفرض عليها من قبل الرجل. وإذا كانت التنمية البشرية بمثابة سيرورة، تسعى إلى توسيع خيارات الإنسان، حيث يصبح في متناوله متسع من الإمكانات ومزيد من الفرص، فإن واقع حال مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة بالمرأة تبين شبه غياب لهذه الخيارات، الأمر الذي يعمق التفاوتات التي تطالها في غالبية حقول التنمية البشرية. ففي مجال الولوج للتمدرس، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الفتاة القروية في هذا المجال وخاصة بالمستوى الابتدائي، فإن ولوجها إلى باقي مستويات التعليم ما يزال محدودا، حيث بلغ المعدل الصافي للتمدرس بالسلك الابتدائي 41 بالمائة خلال سنوات 2020-2021 (2)، مقابل 92 بالمائة لدى الفتيات بالوسط الحضري (3). كما أن التحاقهم

(2) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، «المرأة في أرقام برسم سنة 2022»، ص. 46.
(3) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص. 47.

بالتعليم الأولي خلال نفس السنة لم يتجاوز 48 بالمائة (4). وعلى مستوى التعليم الإعدادي بلغ معدل صافي تمدرس الفتيات القرويات 41,4 بالمائة، مقابل 92,5 بالمائة عند الفتيات الحضريات (5). أما بالنسبة للسلك الثانوي التأهيلي، يبلغ معدل تمدرس الفتيات القرويات 12,48 بالمائة، مقابل 57,39 بالمائة لدى الفتيات الحضريات، و38,1 بالمائة لدى الفتيات على المستوى الوطني و19 بالمائة بالنسبة للذكور بالوسط القروي (6). وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، تبقى المرأة هي الأكثر تضررا من ظاهرة الأمية سواء بالوسط القروي أو الوسط الحضري بغض النظر عن الجنس ومكان الإقامة (7).

وعلى مستوى آخر، يعتبر تدهور صحة وتغذية الأم والطفل من العوامل التي تؤدي إلى استدامة التفاوتات الاجتماعية واستمرار مظاهر الفقر. لذلك، فقد ثبت أن تغذية الأم والطفل تلعب دورا رئيسيا في التنمية البشرية. علاوة على كونها أساسية بالنسبة للنساء في سن الإنجاب والأمهات قبل الحمل. مما يمكن أطفالهن من بداية جيدة في الحياة. ذلك أن سوء التغذية يترتب عليه العديد من العواقب الوخيمة، ويمكن أن يؤدي إلى الزيادة في التعرض إلى الأمراض المعدية (8).

ويرتبط سوء التغذية لدى الأمهات، وخاصة حالات فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، بمشاكل الخصوبة والزيادة من خطر الوفاة لدى النساء في مرحلة الولادة، وذلك بسبب النزيف الناتج عن المخاض. وكذا ارتفاع معدل انخفاض وزن الرضيع عند الولادة وسوء تغذية الجنين داخل الرحم. كما يؤثر نقص كل من الفيثامين «أ» والزنك بشدة على صحة الطفل وبقائه على قيد الحياة، ويحد النقص في مادتي اليود والحديد المقرونين بتأخر النمو (9).

وتأسيسا على هذه المعطيات، يمكن القول، أن تأثير سوء التغذية على الصحة والقدرات العقلية والإنتاجية، يخلف تكلفة اقتصادية وصحية مرتفعة. يقدرها البنك الدولي ما بين 2 و3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وعلى العكس من ذلك، فإن محاربة سوء التغذية توفر عائدا على الاستثمار قدره 16 دولار لكل دولار مستثمر (10).

---

(4) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص. 47.

(5) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص. 47.

(6) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص. 47.

(7) الإحصاء العام للسكان...، مرجع سابق.

(8) تفعيل المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل، شتنبر 2019، التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص. 11.

(9) تفعيل المرحلة الثالثة للمبادرة...، مرجع سابق، ص. 11.

(10) التغذية في خدمة أهداف التنمية المستدامة (2017)، برنامج الغذاء العالمي، ONU.

وتختلف هذه التفاوتات بحسب الأوساط الاجتماعية والمناطق الجغرافية، فعلى سبيل المثال، فإن معدل وفيات الأمهات أكبر مرتين ونصف بالمجال القروي، حيث نجد 111.1 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي (11).

ومن بين الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذا الوضع الصعب؛ صعوبة وصول الساكنة الفقيرة في المناطق القروية والنائية إلى الخدمات الصحية والرعاية الصحية، ونقص الموارد البشرية والتجهيزات الضرورية وخاصة على مستوى المرافق الصحية. فعلى المستوى الوطني، فإن 11,5 بالمائة من النساء الحوامل لا تتوفر على متابعة طبية أثناء فترة الحمل (12)، كما تصل هذه النسبة إلى 20,4 بالمائة في المناطق القروية. مع استحضار عدم التنسيق بين منظومة الصحة الأولية وآليات الصحة الجماعية، وقلة الوعي بأهمية الاستشارة الطبية في مرحلة ما قبل الولادة، أضف إلى ذلك، أن 25,8 بالمائة من عمليات الولادة في المناطق القروية يتم إجراؤها دون موارد بشرية مؤهلة، وحرمان 78 بالمائة من النساء اللواتي يلدن بالمناطق القروية من الاستفادة من الاستشارة الطبية. ونجد كذلك الحواجز الثقافية التي تنقص من شأن ومكانة المرأة في المجتمع (13).

ويشكل العنف ضد المرأة أحد أشد أشكال سوء المعاملة حيفا ومهانة، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على الأسرة والمجتمع، وهي ظاهرة آخذة في التنامي، في مقابل تنامي التبليغ عنها بوجه أصح. ويتصدر العنف النسائي مختلف أشكال العنف المسجلة ضد المرأة، ويتضمن على الخصوص السب والشتم والتحقير بالنسبة للنساء المتزوجات متبوعا بالعنف الجسدي الذي يشكل الضرب والجرح 98 بالمائة من أنواعه (14). وقد سجلت أعلى النسب وسط النساء المتزوجات. في المقابل يعزف أكثر من 90 بالمائة من الضحايا عن تقديم شكاوى (15). وتبقى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و29 سنة هن الأكثر عرضة للعنف بمعدل 53,9 بالمائة. وبلغت نسبة التعرض للعنف في الأماكن العامة

(11) تفعيل المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل، شتنبر 2019، التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص. 11.

(12) تفعيل المرحلة الثالثة للمبادرة...، مرجع سابق، ص. 12.

(13) تفعيل المرحلة الثالثة للمبادرة...، مرجع سابق، ص. 11.

(14) عبد اللطيف كداي، «الأسرة والطفولة ووضعية المسنين: بين القانون وتحولات المجتمع» مساهمة في تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية تحت عنوان «المغرب الاجتماعي: 2008-2009»، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، سلسلة تقارير، عدد 1، مطبعة دار القلم، الرباط، 2009، ص. 158-159.

(15) «البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب: النتائج الأولية»، أنجز هذا البحث بشراكة مع كافة المؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من خلال بحث كيفي نظم على شكل مجموعات بؤرية ومقابلات مع المسؤولين من الجهات المختصة والمهتمة، منشورات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ص. 1.

12,4 بالمائة (16)، فيما بلغ معدل انتشار أفعال التحرش والشتم والابتزاز والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي 13,4 بالمائة.

والذي تجدر ملاحظته في هذا الإطار، أن 93,4 بالمائة من النساء ضحايا العنف يحجمن عن تقديم شكوى، حيث أن المطلقات، والأرامل هن الأكثر ميلا إلى تقديم شكاوى من هذا النوع (17).

كما أنه رغم الإصلاحات الدستورية والمعيارية التي مكنت من إحراز تقدم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، فإن فعليتها تبقى غير كافية في ظل غياب رؤية واضحة للتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستوى الاقتصادي (18). فالمغرب يحتل المرتبة 135 دوليا على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة، كما يحتل المرتبة 24 من أصل 30 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، علاوة على تصنيفه ضمن خانة البلدان التي لها ثقافة محافظة من حيث الدور السوسيو-اقتصادي الذي تلعبه النساء في المجتمع (19).

وتعتبر اليد العاملة النسائية حضرية في غالبيتها إذ تصل نسبة 80,1 بالمائة من الساكنة النشيطة في الوسط الحضري، وتظل ضعيفة في الوسط القروي، إذ لا تتعدى 5,8 بالمائة. وفي الوظيفة العمومية تمثل النساء 38,6 بالمائة من أصل 860.000 موظف (نسبة في تزايد بـ 4,6 نقطة بالنسبة لـ سنة 2002). وفي سنة 2012، لم تتجاوز نسبة النساء المقاولات 0,8 بالمائة فقط من النساء النشيطات العاملات على الصعيد الوطني، في حين أن 16,1 بالمائة منهن يعملن لحسابهن الخاص (20). وتعكس هذه الأرقام حجم الصعوبات التي تواجهها المرأة لكي تستقل بذاتها. ويتركز التشغيل الذاتي للنساء، بصفة أساسية في مجال أنشطة الخدمات والصناعة التقليدية والتجارة، وهي الأنشطة التي لا تتطلب رأسمالا كبيرا ولا تأهيلا خاصا. في مقابل ذلك، تعرف المقاولة النسائية المهيكلة تطورا مطردا، بحيث أن نسبتها ارتفعت من 12,4 بالمائة سنة 2002 إلى 14,5 بالمائة سنة 2013. وهي تختلف عن التعاونيات الذكورية بحجمها الصغير، وغير حاضرة بما يكفي في تجمعات المصالح الاقتصادية، وفي شبكات التسويق، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تسويق منتجاتها (21).

---

(16) البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، النتائج الأولية...، مرجع سابق، ص. 16.

(17) البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، النتائج الأولية...، مرجع سابق، ص. 27.

(18) «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية: أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات» تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2014/18، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2014، ص. 13.

(19) النهوض بالمساواة بين النساء...، مرجع سابق، ص. 13.

(20) النهوض بالمساواة بين النساء...، مرجع سابق، ص. 19.

(21) النهوض بالمساواة بين النساء...، مرجع سابق، ص. 19.

كما يظل عدد النساء اللواتي يشرفن على تدبير إدارة الجمعيات منخفضا جدا في حدود 12,7 بالمائة، ولاسيما في الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي، وفي النقابات المهنية (22). ومن ناحية أخرى، فإن الحضور النسوي داخل القطاع غير المهيكل يطغى عليه العمل غير المؤدى عنه. أما نسبة النساء المقاولات فإنها لا تتعدى 10 بالمائة من العدد الإجمالي للمقاولين. وهن يتمركزن بالخصوص في محور الدار البيضاء-الرباط، ويظل رقم معاملاتهن التجارية منخفض جدا. كما يظل مفهوم توجيه النساء لخلق المقاولات النسوية غير متطور بصفة كافية (23). ويرجع ذلك بالأساس، إلى صعوبات الولوج إلى التمويل، ذلك أن نسبة الشمول البنكي للنساء تقل عن 30 بالمائة. فضلا على أن النساء لا يستفدن من التمويلات التشاركية الجماعية على غرار التمويل الجماعي التعاوني. والملاحظ أن 50 بالمائة من المقاولات النسائية تعتمد على التمويل الذاتي، وثلث التمويل يأتي فقط من التمويلات الخارجية. ومن ناحية أخرى، نشير إلى الصعوبات التي تعترض ولوج النساء إلى ملكية الأراضي والعقارات، ومن بين الأمثلة البارزة في هذا الباب، مشكلة النساء السلاليات اللواتي جرى إقصائهن لمدة طويلة على أساس قرارات تعسفية مبنية على أعراف وتقاليد بائدة، يطغى عليها الطابع الذكوري (24).

تعكس هذه الأرقام، طبيعة المكانة التي تحتلها المرأة المغربية، وهي مكانة تكاد تراوح مكانها رغم المجهودات المبذولة من طرف مختلف الهيئات العمومية والمدنية، فالمرأة لا تزال مغتربة تعاني مشكلات أساسية تحول دون اندماجها في الحياة العامة في أبعادها المختلفة. لذلك، فإن تحرر المرأة يتطلب التخلص من هذا الاغتراب الذاتي والاستعاضة عنه بقيم جديدة، كإقبالها على العلم والعمل خارج المنزل والمشاركة في الإنتاج الاقتصادي والعمل السياسي. وبقدر ما تتعلم المرأة وتنتج وتستقل اقتصاديا، فإنها تساهم في صنع مصيرها، ومصير المجتمع. ولعل هذا ما تسعى إلى ترسيخه برامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

المطلب الثاني: تعزيز وتنويع حضور المرأة في برامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تنبني المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أربع برامج أساسية، بمثابة المراجع الكبرى لمستقبل التنمية البشرية حتى نهاية سنة 2024. وهي تشكل طفرة نوعية، بالنظر إلى التغييرات الكبرى في طبيعة الاختيارات التي تأسست عليها. سيما الجوانب المتصلة بقضايا المرأة، حيث أفرد لها المشرع مساحات واسعة على الأقل داخل ثلاثة برامج أساسية؛ (برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال

(22) «النهوض بالمساواة بين النساء...»، مرجع سابق، ص. 19.
(23) «النهوض بالمساواة بين النساء...»، مرجع سابق، ص. 20.
(24) «النهوض بالمساواة بين النساء...»، مرجع سابق، ص. 21.

الصاعدة، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب). لذلك، فإن المرأة باتت تتمتع بمكانة رئيسية تترجمها مكونات هذه المرحلة، ولعل ما يثبت هذه الأولوية تعدد التوجهات التي رسمها المشرع المغربي في مجال التنمية البشرية، بغرض إنفاذ التغييرات الضرورية في مكانة ووضعية المرأة. وتمهيدا لتحليل هذه المكانة، يمكن اختزال مظاهر العناية بالمرأة فيما يلي:

• **محاربة الفقر**: يتجلى حضور المرأة في هذا الإطار من خلال الالتزام بتحسين محيط عيشها، وتوفير المقومات الاقتصادية الضرورية الكفيلة بمساعدتها على الانعتاق من آفة الفقر. لذلك، انصب الاهتمام على الدواوير والمراكز القروية الأقل تجهيزا (25)، والتي تعاني فيها المرأة من صعوبات الولوج إلى خدمات التعليم والصحة والكهربة القروية والطرق والماء الصالح للشرب. فضلا عن دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا؛ كالمسالك والمعابر المنجزة لتسهيل الولوج إلى وحدات التعليم الأولي، والمدرسة العمومية والمستوصف الصحي والسوق الأسبوعي. وفي هذا الصدد، وحتى يتحقق هذا الاستهداف الحيوي للمجال الترابي الذي تعيش في كنفه المرأة، يمكن الإشارة إلى مؤشرين اثنين (26)، هما مؤشرا النتائج والأداء، ففي ضوئهما يتحدد معدل ولوج الأسر إلى إحدى مصادر التزود بالماء الشروب، والربط الفردي بالماء الصالح للشرب وبالشبكة الكهربائية وشبكة المواصلات من جهة، ومن جهة ثانية معدل الساكنة المستفيدة من خدمات الصحة والتعليم.

• **التصدي لظاهرة الهشاشة**: تعتبر محاربة الهشاشة مكونا جوهريا من مكونات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الرامي إلى إرساء إطار عيش كريم يصون كرامة المرأة التي توجد في وضعية هشة، وتقديم الدعم والمواكبة اللازمة لها من أجل ضمان إدماجها الاجتماعي والاقتصادي (27)، وتوفير خدمات انطلاقا من تدابير الرعاية والمواكبة لفائدتها. مع الالتزام بضمان استمرارية الخدمات واستدامة المشاريع المنجزة، ودعم الفاعلين والجمعيات العاملة في ميدان محاربة الهشاشة. وتبقى أبرز الخدمات التي يباشر تنفيذها لفائدة المرأة في هذا الباب؛ الإيواء لفترات غير محددة، والاستماع والدعم النفسي والتوجيه، وتأطير مراكز الاستقبال اعتمادا على موارد بشرية مؤهلة، وأيضا صيانة المباني والتجهيزات، ومباشرة التكوين المتدرج في المهن والحرف، وبالتالي المساعدة على الإدماج المهني (28). ولتقييم مدى أهمية كل هذه التدابير، يؤخذ بعين الاعتبار عدد النساء المتكفل بهم في وضعية هشاشة وعدد أنشطة التكوين-الإدماج

(25) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023»، منشورات وزارة الداخلية، التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019، ص. 7.

(26) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 8.

(27) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 9.

(28) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 11.

المنجزة، وعدد النساء المستفيدات من الدورات التكوينية وعدد النساء في وضعية هشاشة المدمجات في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وعدد مراكز الاستقبال التي تم تأهيل الموارد البشرية العاملة بها، وعدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وعدد المراكز المحدثة أو التي تم تأهيلها بالإضافة إلى عدد الأنشطة الوقائية المنجزة.

• **تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للمرأة**: لم يضع هذا المعلم حدودا فاصلة بين المرأة والرجل، بل جاء عاما، هدفه الأساس تحقيق التمكين الاقتصادي لفائدة هذه الفئة العمرية، التي تعتبر الأكثر تضررا من البطالة. وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار مقاربة المشرع شاملة ومندمجة، على اعتبار أن محدودية فرص الشغل هي معاناة مشتركة بين الرجل والمرأة.

وفي سياق مواز، يتبين أنه رغم الفرص التي تتيحها مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية من حيث قابلية توفير فرص الشغل، وتشجيع إحداث المقاولات، فإن بعض الصعوبات لا تزال تعيق الولوج والاستفادة من هذه العروض. ولهذه الغاية، تلعب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دور الميسر والمحفز لمختلف الفاعلين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وإدماج الشباب (القطاعين الخاص والعام، المؤسسات المالية والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) (29). وتجسيدا لهذا التوجه، بادر المشرع إلى الدفع في اتجاه إنشاء «منصات الشباب» على مستوى كافة العمالات والأقاليم كملتقى للتفاعل بين مختلف الآليات المعتمدة من طرف المتدخلين العاملين في مجال إدماج الشباب، فهي إجابة واقعية لانتظارات الشباب فيما يخص توفير فرص الشغل وتشجيع إحداث المقاولات والولوج إلى المعلومة (30).

وتتمثل الأهمية القصوى لهذا الإجراء المؤسساتي في كونه يستهدف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، إلا أن تطلعات تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب لن تتأتى إلا بواسطة مجموعة من المؤشرات (31)، التي تعتبر مناط قياس نجاعة وفعالية مخرجاته، وهي تكمن أساسا في البعد الكمي المتصل أولا بعدد المشاريع المحددة والمنجزة في إطار مقاربة سلاسل الإنتاج والمشاريع المواكبة قبل وبعد الانجاز، وفرص الشغل المحدثة ومعدل استمرارية المشاريع، وثانيا بعدد الشباب المستفيدين والمدمجين في سوق الشغل والحاصلين على عقود العمل، وثالثا بعدد الشباب المكونين والمواكبين، ورابعا بعدد المنصات المخصصة للشباب (واحدة على الأقل لكل إقليم-عمالة) بالإضافة إلى عدد الجمعيات المسيرة لمنصات الشباب.

(29) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 12.
(30) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 13-14.
(31) «أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...»، مرجع سابق، ص. 16.

• **الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:** في مقدمتها تنمية الطفولة المبكرة، التي تعتبر مرحلة حاسمة في تنمية مستقبل الفرد (32)، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن القدرة على حماية الطفولة المبكرة، ومرافقتها لها تأثير حاسم في استدامة حلقة الفقر أو الخروج منها (33)، وإذا كانت المملكة المغربية قد بدلت مجهودات نوعية في ميدان الاهتمام بالطفولة المبكرة من خلال تقليص نسبة الوفيات لدى النساء الحوامل والأطفال، وكذا نسبة تأخر النمو وتحسين التغذية (34)، وصحة الأمهات، والرضع خلال العقدين الماضيين، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تبنت مجموعة من التدابير (35) المساعدة على ولوج النساء والأطفال إلى الرعاية الصحية، ما يسمح بخفض معدل وفيات الأمهات وحديثي الولادة، وبالتالي تعزيز النمو الجسدي والفكري للطفل. وهذا يؤشر على أن الحاجة ماسة إلى العناية بصحة النساء في سن الإنجاب والحوامل والمرضعات، عبر تزويدهن بالمكملات الغذائية الدقيقة لتعويض النقص في الفيتامينات. غير أن هذا الإجراء الجديد يتوقف في نجاحه وديمومته على تكثيف الحملات المنظمة من أجل التوعية والتحسيس بأهمية تنمية الطفولة المبكرة كالرعاية الطبية في مرحلة الولادة والتلقيح. وكذلك، الرهان على مراكز الدعم المختلفة التي يمكن استثمارها كمنصات للتوعية. وهنا تنبثق أهمية دور الأمومة والوحدات المدرسية والمراكز السوسيو تربوية. أما المعلم الثاني فيتعلق بالتعليم الأولي، إذ لا جدال في طبيعة الأدوار التي يلعبها في تعزيز تطور الفرد، وفي تطوير صحوته الفكرية، ونموه البدني والنفسي والحركي والاجتماعي (36)، لذا، عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على توفير خدمات التعليم الأولي في المناطق القروية والنائية التي لا تشملها تدخلات وزارة التربية الوطنية، وثانيا ضمان جودة خدمات التعليم الأولي لتجاوز إشكالية عدم تجانس الأنظمة الحالية، وأخيرا تعزيز الوعي لدى كافة الفرقاء بأهمية التعليم الأولي.

وللإيمان الراسخ بأهمية التعليم الأولى في معالجة إشكالية الهذر المدرسي، نهجت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مقاربة مندمجة تروم إحداث 10.000 وحدة جديدة، وإعادة تأهيل 5.000 وحدة للتعليم الأولي. وبلورة ميكانيزمات عملية لتعزيز الدعم المدرسي. انطلاقا من عدة مؤشرات؛ كمعدل الهذر المدرسي ومعدل المتمدرسين وعدد التلاميذ الناجحين.

---

(32) تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل»، منشورات التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شتنبر 2019، ص. 8.

(33) تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة...، مرجع سابق، ص. 8.

(34) الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى من المناظرة الوطنية للتنمية البشرية المنعقدة بمدينة الصخيرات أيام 18-19 شتنبر 2019.

(35) تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة...، مرجع سابق، ص. 19.

(36) تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «دعم تعميم التعليم الأولي»، ص. 8.

• **حضور وازن للمرأة في أجهزة الحكامة**: تبدو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة حاملة لمفهوم جديد للتنمية البشرية مبني على حكامة متجددة (37). لذلك، كان بديهيا أن تحمل مستجدات ذات بعد تنظيمي، تكمن في اللجان المحلية والإقليمية والجهوية للتنمية البشرية، التي اشترط المشرع في تكوينها مراعاة مقاربة النوع (38). إذ لا يمكن تصور واحدة من هذه اللجان دون حضور وازن ونوعي للمرأة بنسبة لا تقل عن 20 بالمائة.

بناء على مختلف هذه المعطيات، تبرز الأهمية الحيوية التي أضحت تحوزها المرأة في سياق معالم التنمية البشرية المستقاة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة، التي أرست قواعد العناية بمكانة المرأة وتحسين وضعيتها السوسيو-اقتصادية، بما يتماشى مع وضعها الاعتباري، ودورها الوظيفي في تغذية العملية التنموية للمجتمع، انسجاما مع الإجماع الوطني الحاصل حول ضرورة مواجهة مختلف الاكراهات التي تحول دون مساهمة المرأة في ديناميات المجتمع المختلفة. لذلك، فإن المرأة حاضرة وبقوة في الرؤية المرجعية للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعكسها التدابير والإجراءات الهادفة إلى إعادة الاعتبار لمكانتها، وفق مقاربة تشاركية تضع في الاعتبار مساهمة المرأة في كل القرارات التي تتعلق بها في ميادين محاربة الفقر والتصدي للهشاشة وتحسين الدخل، والعناية بصحتها وتطوير معارفها.

المبحث الثاني
تجليات العناية بالمرأة في برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة

تحظى المرأة باهتمام خاص في غالبية مشاريع المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة، في سياق التفكير الجماعي لتجاوز حالات التأخر التي تعيشها المرأة بهذا الإقليم. وعليه، وبالرجوع إلى مختلف القرارات المنظمة والمباشرة لتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة، نسجل الحضور الوازن والنوعي للمرأة في كافة المخرجات المرتبطة بها، وتحديدا على مستوى أجهزة الحكامة (مطلب أول) وعلى مستوى طبيعة المشاريع الموجهة إلى المرأة (مطلب ثاني).

المطلب الأول : المرأة فاعل أساسي في أجهزة الحكامة

إذا كانت آليات التشاور وتبادل الآراء والتجارب والخبرات تلعب دورا وظيفيا في تحقيق التقائية التصورات والمشاريع المزمع القيام بها في إطار التنمية البشرية، فإن من بين أبرز التعديلات التي أتت بها المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو التنصيص على اعتبار أجهزة الحكامة طرفا رئيسيا

(37) أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...، مرجع سابق، ص. 33.

(38) أرضية عمل لتنفيذ المبادرة...، مرجع سابق، ص. 33-34-35.

في عملية اتخاذ القرارات المرتبط بالتنمية البشرية، لما فيها من تجسيد لإرادة المشرع في الارتقاء بأداء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين (39)، ولما فيها من تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري، وتكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد (40).

وانسجاما مع الرؤية الناظمة للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يمكن التمييز في إطار أجهزة الحكامة على مستوى تجربة إقليم خريبكة بين نوعين أساسيين؛ هما لجان التنمية البشرية والخلايا الإقليمية التقنية للتنمية البشرية. وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

• **لجان التنمية البشرية**: نقصد بذلك اللجنة الإقليمية واللجان المحلية للتنمية البشرية، وهي الأجهزة الموكول إليها صلاحيات التداول والمصادقة على جميع القرارات المتصلة بمشاريع التنمية البشرية. ويمكن استعراض تمثيلية المرأة فيها بالنسبة لإقليم خريبكة في الجدول التالي:

جدول رقم 1

تعداد المرأة في أجهزة الحكامة للتنمية البشرية بإقليم خريبكة (41)

اللجنة	طبيعة الإدارة الترابية	عدد الأعضاء	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة
اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية	عمالة خريبكة	48	39	9	%18,75
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	المنطقة الحضرية 1 لخريبكة	22	14	8	%36
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	المنطقة الحضرية 2 لخريبكة	24	14	10	%41,66
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	باشوية بوجنيبة	27	23	4	%14,81
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	باشوية حطان	20	16	4	%20
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	باشوية وادي زم	24	21	3	%12,5
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	باشوية أبي الجعد	24	20	4	%16,66
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	دائرة وادي زم	28	22	6	%21,42
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	دائرة خريبكة	26	22	4	%15,38
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	دائرة أبي الجعد	25	19	6	%24

(39) د. حسن كريم، «مفهوم الحكم الصالح» دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص. 99.

(40) د. حسن كريم «مفهوم الحكم الصالح...»، مرجع سابق، ص. 100.

(41) القرار العاملي رقم 47 المحدثة بموجبه اللجنة الإقليمية واللجان المحلية للتنمية البشرية، الصادر بتاريخ 19 فبراير 2019.

يستخلص من الجدول أعلاه، أن تمثيلية المرأة في إطار اللجنة الإقليمية أو اللجان المحلية تتسم بالحضور، إلا أنه حضور نسبي مقارنة مع عدد الذكور، ويبقى هذا الفرق بـيّنا فيما يخص اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، حيث يتراءى هيمنة الذكور بفارق كبير جدا، لكن هذا مبرر بطبيعة الأطر الإدارية التي تدخل في تركيبة اللجنة الإقليمية سواء تعلق الأمر بالإدارة الترابية، أو المصالح الإقليمية التابعة للقطاعات الوزارية المختلفة، والتي نجدها كلها تقريبا ذكورية. لكن، ما يلفت الانتباه في هذه الأرقام، ما يتعلق بتمثيلية الأحزاب السياسية، فبالرجوع إلى النظام الداخلي المؤسس للجنة الإقليمية للتنمية البشرية، نجد أن الأحزاب السياسية يمثلها الذكور دون الإناث في المطلق، وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول إرادة الأحزاب السياسية في تقديم المرأة لتمثيلها في مثل هذه اللجان التداولية، وهل فعلا الأحزاب السياسية تتبنى قضايا المرأة على محمل الجد أم لا، فتمثل قضايا المرأة والدفاع عن انشغالاتها لا يمكن تصوره خارج مشاركة المرأة نفسها، خصوصا، وأن الأحزاب السياسية تضع في مقدمة أولوياتها مقاربة النوع. في مقابل ذلك، نلاحظ أن فعاليات المجتمع المدني تبدو متطور ومتقدمة في منظورها للمرأة أكثر من الأجهزة الرسمية، فمن أصل 12 عضو ممثل للمجتمع المدني، هناك سبعة أعضاء من النساء.

• **الخلايا التقنية** : إلى جانب اللجان المشار إليها سابقا، بادرت اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة إلى خلق خلية تقنية للرعاية الصحية والمرأة والطفل، تتمثل وظيفتها الأساسية في دراسة وانتقاء المشاريع قبل عرضها على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وتتولى على وجه الخصوص تقديم آرائها التقنية حول المشاريع ورفع توصيات إلى أجهزة الحكامة من جهة، ومن جهة أخرى عرض المشاريع المنتقاة أمام اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية مع تبرير جميع القرارات المتخذة بشأن هذه المشاريع سواء بالرفض أو بالقبول.

وتتحدد تدخلات الخلية الإقليمية للرعاية الصحية والمرأة والطفل في تقوية نظام صحة المرأة والطفل، وتحسين تغذية الأم والطفل، وتحسين آليات التواصل الأسري، بالإضافة إلى إحداث وتأهيل المراكز الصحية. وجوانب أساسية أخرى تسمح بتوسيع هوامش الاهتمام بقضايا المرأة انطلاقا من المشاورات المستفيضة التي تطبع عملها.

وبصرف النظر عن طبيعة المجال الذي حدد لهذه الخلية ذات الصلة بصحة المرأة، إلا أنها تشكل إطارا مؤسساتيا للحوار والتشاور بين مختلف مكوناتها، يكمن في وظيفتها كجهاز تمهيدي تحضيري لمختلف الحيثيات والمضامين التي تحبل بها المشاريع المعروضة عليها، بجمع المعطيات الضرورية وإعطاء أعضاء اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية فكرة عامة ودقيقة حول المشاريع المعروضة عليه، وذلك بهدف تسهيل عمل هذه الأخيرة. فهذه الخلية تلعب دورا مزدوجا؛ فهي من جهة تنير اللجنة الإقليمية بمدى وأهمية المشاريع المعروضة عليها خصوصا وأن رئاستها أعطيت إلى المندوب الإقليمي للصحة، وبالتالي فالأمر يتعلق بمؤسسة لها دراية كافية بطبيعة المشاكل الصحية التي تعانيها المرأة والطفل، ومن جهة أخرى تقترح مختلف التعديلات والتغييرات التي تراها ضرورية. وهذا يؤدي إلى جعل دورها أكثر تركيبا وتعقيدا، بما يفيد في نفس الوقت التدقيق والإعلام والمراقبة والاستفسار، التي تشكل مجتمعة أرضية أساسية في

التأثير في طبيعة القرارات التي سيتخذها أعضاء اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية. ليس معنى ذلك تحكما في تداولات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، بل لتبدي رأيها انطلاقا من قناعاتها، ودورها هنا هو تجسيد الملاءمة بين المشاريع والأهداف الموجهة للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مما تقدم تتجلى الأهمية التي تحوزها المرأة في أجهزة الحكامة، حيث ينظر إليها كطرف أصلي في توجهات التنمية البشرية بإقليم خريبكة، بدليل حضورها في الأجهزة المؤسساتية الناظمة لمنظومة الحكامة، ويمكن اعتبار هذا عامل إيجابي، ومساعد على تعزيز مكانة المرأة في مجالات التنمية البشرية.

المطلب الثاني: تدخلات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة لفائدة المرأة

نظم المشرع المغربي تدخلات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وفق البرامج الأربعة البانية للمرحلة الثالثة. فمنذ تأسيسها بموجب القرار العاملي رقم 47 الصادرْ بتاريخ 19 فبراير 2019، عقدت اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية ما عدده 20 اجتماعا، تمخضت عنها ثلة من القرارات، من بينها تلك التي تهتم بالمرأة، والتي يمكن استقراء معالمها الأساسية من خلال المعطيات التالية:

الجدول رقم 2

ملخص حول بعض المشاريع المستهدفة للنساء في إطار برامج المرحلة الثالثة برسم سنوات 2019-2020-2021-2022 (42)

البرنامج	عدد المشاريع	التكلفة المالية بالمليون درهم	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمليون درهم	عدد المستفيدين	طبيعة المشاريع
البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية	57	105 م د	50 م د	10000	المسالك، الصحة، التعليم، الماء الشروب، الكهربة....
مواكبة الأشخاص في وضعية هشة	96	58 م د	36 م د	1019	بناء وتجهيز مراكز الاستقبال، وحدات صحية متنقلة، منح التسيير، التكاوين، التغطية الصحية، التمكين الاقتصادي...

(42) حصيلة إنجازات ومكتسبات المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المقدمة بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 18 لانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2023.

البرنامج	عدد المشاريع	التكلفة المالية بالمليون درهم	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمليون درهم	عدد المستفيدين	طبيعة المشاريع
الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة	129	53 م د	52 م د	10000	وحدات التعليم الأولي – دعم التمدرس – التواصل – التنشيط – الانفتاح لثقافي...
تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب	283	36 م د	22 م د	6750	تأهيل وتجهيز منصات رقمية للشباب – خلق أنشطة مدرة للدخل...
المجموع	565	252 م د	160 م د	27840	

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه فضلا عن المشاريع المشار إليها أعلاه، هناك منح التسيير التي تحولها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنويا إلى مراكز الرعاية الاجتماعية، ودور العجزة ومراكز إيواء الأطفال المتخلى عنهم، ومن هم بدون مأوى، وعملية دفء... وهي كلها هيئات تعرف حضورا للمرأة يكاد يكون متفاوتا من حيث مدى غالبية فئة دون أخرى، وهو حضور وارد بغض النظر عن طبيعة النشاط؛ هل هو مخصص للمرأة فقط أم موجه بشكل مشترك بينها وبين الرجل كدور العجزة ومرضى القصور الكلوي، والنقل المدرسي، والدراجات العادية مع بعض الخصوصية فيما يتعلق بدور الطالبة التي هي مؤسسة خاصة باحتضان الفتاة القروية لمساعدتها وتحفيزها على مواصلة دراستها، وبالنتيجة الحد من ظاهرة الهذر المدرسي.

تتطلب منا هذه الأرقام التساؤل حول درجة الأهمية التي تحظى بها المرأة في دينامية التنمية البشرية بإقليم خريبكة، وهل فعلا تحتل المرأة مكانة تتميز بخصوصية تفضيلية أم أن هوامش الاهتمام المتاحة لها تبقى نسبية بالنظر إلى عدد ونوعية المشاريع الموجهة إليها؟

تبدو قضايا المرأة حاضرة في صلب تدبير برامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة، انطلاقا من تدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ونقصد بالتدخلات المباشرة القرارات التي تخص المرأة خصيصا، بحيث لا مجال للاشتراك في نواتجها مع المستويات الفئوية الأخرى، وكمثال على ذلك التعاونيات النسائية، التي تعتبر نقلة نوعية في اتجاه انعتاق المرأة من براثين الفقر وبناء مقومات الاستقلال المالي، الذي يعد من بين الأسباب التي تجعل المرأة عرضة للعنف والتهميش. فالكثير من مظاهر الاحتقار التي تعانيها المرأة داخل المجتمع مردها إلى هشاشة مواردها المالية وعدم مقدرة سوق الشغل على توفير فرصة عمل تؤهلها للاستقلال المالي عن الرجل، لذلك، فإن إقليم خريبكة يسير نحو مقاومة هذه المظاهر، والحد منها عن طريق الانفتاح على

التعاونيات النسائية في إطار فلسفة تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي لفائدة الشباب. بالإضافة إلى العدد الوافر من المنصات الرقمية التي أحدثها الإقليم بكل من مدن خريبكة (منصة جهوية + منصة إقليمية) ووادي زم وأبي الجعد، باعتبارها ملتقى للتفاعل وتبادل الخبرات والتجارب، وإطارا للتكوين والتحفيز وتيسير ولوج عالم الاستثمار أمام الشباب المبادر. وهي عامل إيجابي في إيجاد فرص الشغل لدى المرأة.

أما التدخلات غير المباشرة فترتبط بمنح التسيير، وهي عبارة عن منح مالية سنوية تمنحها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى مختلف المراكز الاجتماعية، التي ساهمت في تأسيسها بشراكة مع الوحدات العمومية الأخرى، سواء كانت هذه المراكز حاضنة مباشرة لقضايا المرأة، أو أن هذه الأخيرة تشكل جزء من الفئات الاجتماعية المدرجة في تكوينها. وعلى هذا الأساس تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الحاضن الطبيعي للمستفيدات من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تضع المرأة في صلب أولوياتها. دون أن ننسى أن منح التسيير هي صمام أمان لضمان استمرارية خدماتها. ولعل ما يبرر هذا الاعتقاد، هو اقتصار مثلا باقي القطاعات الحكومية التي لها علاقة بهذه المراكز على ما يسمى بالمواكبة، دون تحديد مكونات والتزامات المواكبة، فثمة غموض يحوم حول ادوار باقي المصالح الإقليمية، ونخص بالذكر مؤسسات التعاون الوطني، التي تقتصر مهامها فقط على المواكبة الاجتماعية. وترتيبا على ذلك، تتبين الحاجة الملحة لمنح التسيير في ضمان تقديم مختلف المراكز والمؤسسات المشار إليها لخدماتها لفائدة الفئات المستهدفة وخصوصا المرأة.

وفي المقابل، نلاحظ أن عدد المشاريع، وحجم المبالغ المالية المرصودة لقضايا المرأة تبقى محدودة، وبعيدة عن تحدي الإنصاف والمساواة بين الجنسين، الذي يندرج ضمن التصور العام الذي يحكم الرؤية الاستراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال تثمين الكفاءات النسائية وتسخيرها للمساهمة في خلق مجتمع متوازن ومستدام.

وبصرف النظر عن هذا التوجه أو ذاك، فإن حضور المرأة من حيث المبدأ واقع، تجسده كل المبادرات البناءة الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة لمختلف الإشكالات المتصلة بالمرأة، انطلاقا من البناء على مختلف التراكمات التي نتجت عن تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار المرحلتين الأولى والثانية، وهي مشاريع ساعدت في معالجة جزء غير يسير من الاحباطات المتتالية التي قوضت فرص التنمية على المرأة. فعندما نتحدث عن دور الطالبة أو دور الأمومة أو التعاونيات النسائية أو العناية بصحة وتغذية الأم... فهي مؤسسات تكاد تغطي كل المجالات الترابية بإقليم خريبكة، وهي كلها مشاريع تسعى في مقاصدها إلى تحسين ولوج المرأة إلى خدمات التعليم، والاستثمار والرعاية الصحية... وعموما، نستطيع القول بان قضايا المرأة لم تعد شأنا ثانويا في تدابير التنمية البشرية بإقليم خريبكة، وإنما شأن استراتيجي يمكن تبريره بعدد ونوعية تدخلات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وهذا من شأنه أن يعزز موقع المرأة في نسق التنمية البشرية بإقليم خريبكة.

خاتمة

وفي الختام، يمكن القول، أن مكانة المرأة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قائمة، وباتت واقعا تتباهى به المرأة وترافع من أجل تحصينه والعمل على تطويره عبر الاستثمار الأمثل لكل المستجدات التي تطرحها سيما مستجدات المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. لكن الملاحظة الأساسية التي تشكلت إبان دراسة وتحليل وضعية المرأة في إطار هذه الأخيرة، تكمن في غياب برنامج مستقل يستهدف المرأة مباشرة دون أن تدرج فيه بعض الفئات الاجتماعية. فالمرأة حاضرة ولكن في إطار تدابير غالبيتها مشتركة مع الوضعيات الاجتماعية المستهدفة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. علاوة على ذلك، نلاحظ أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما زالت عبارة عن برنامج تكميلي لسياسات حكومية أخرى، دون إمكانية الحديث عن سياسة حكومية شاملة (43)، تتوسع في معالجة معضلات التنمية البشرية عموما، والمرأة على وجه الخصوص. وعليه، فإن نجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تجاوز مظاهر التأخر التي تعانيها المرأة، يحتاج إلى إرساء سياسية عمومية حكومية شاملة في مجالات التنمية البشرية، تضع ضمن مقدمة أولوياتها قضايا المرأة. وهذا يفترض توفر المناخ الصحي الملائم من تشريعات تسمح بتنويع خيارات التنمية البشرية أمام المرأة.

من المثير للاهتمام أن مختلف الإجراءات والتدابير الساعية إلى النهوض بمختلف مستويات التنمية البشرية تبقى عشوائية ودون أية قيمة مادامت تفتقد إلى الحكامة في تنزيلها وبلورتها، والحكامة ما هي في نهاية المطاف إلا تلك الإرادة الصادقة والجادة والمسؤولة في التماهي التام مع الأهداف والمرامي التي وضعها المشرع في إطار ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا شرطه وجود نخب إدارية وتقنية لها من الإمكانات تشريعيا وإداريا وماليا ما يؤهلها للانخراط في صلب نموذج جديد للتنمية البشرية، يسمح بالدفع بالتنمية البشرية لفائدة المرأة.

وفي الأخير، يتراءى أن مجهودات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بإقليم خريبكة في مجالات التنمية البشرية المتصلة بالمرأة، تؤشر على توافر أولوية مكانة المرأة في غالبية المشاريع، مع احتمال تنوع فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بفضل المنصات الرقمية التي أسست بعاصمة الإقليم ومدنه الرئيسية. لكن نجاح إقليم خريبكة في التصدي لمختلف أشكال الميز والحيف والإقصاء اتجاه المرأة، يستدعي زيادة الخدمات الاجتماعية الموجهة إلى المرأة.

(43) الخطاب الملكي المتعلق بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005.